الفوائد العجيبه في اعراب
الكلمات الغريبه
ويليها العقود الدرية
في قول الواقف
على الفريضه
الشرعيه

لابن
عابد
ين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده. وصلى الله على من لا نبي بعده. وآله الطاهرين
وصحابته اجمعين وبعد فيقول فقير رحمة ربه. واسير
وصمة ذنبه. محمد امين بن عابدين. قد عن لي الكلام
على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهي مما
في اعرابه او معناه اشكال او خفا. بعبارات تحل العقال
وتوضح المقال. وسميتها الفوايد العجيبه. في اعراب
الكلمات الغريبه. فاقول والله المستعان. وعليه التكلان
منها قولهم هلم جرا فهلم بمعنى تعال وهو مركب من
ها التنبيه ومن لم اي ضم نفسك الينا واستعمل استعمال
البسيط يستوي فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث
عند الحجازيين كذا في القاموس وسبقه الي ذكره صاحب
الصحاح وتبعه الصغاني تقول كان ذلك عام
كذا وهلم جرا الي اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان
ما قاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام
في كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه
في رسالة له واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر
ما للعلما في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر
ما ظهر لنا في توجيه هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا
فنقول هلم هذه هي القاصرة التي بمعنى ائت وتعال
الا ان فيه تجوزين احدهما انه ليس المراد بالاتيان هنا
المجي الحسي بل الاستمرار علي الشي والمداومة عليه كما تقول
امش علي هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله
تعالى وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا علي الهتكم
المراد بالانطلاق ليس الذهاب الحسي بل انطلاق

الالسنة

الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهي انما تاتي
بعد جملة فيها معني القول كقوله فاوحينا اليه ان اصنع
الفلك والمراد بالمشي ليس المشي على الاقدام. بل الاستمرار
والدوام. اي دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم
على ذلك الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد
الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كما في قوله تعالى ولنحمل خطاياكم
فليمدد له الرحمن مدا. وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه
ولكن ليس المراد الجر الحسي بل المراد التعميم كما استعمل السحب
بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم منسحب علي كذا
اي شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه
قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا او استمر مستمرا
على الحال الموكدة وذلك ماش في جميع الصور وهذا
هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التاويل
ارتفع اشكال العطف لان هلم خبر واشكال التزام افراد
الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول واستمر
ذلك او واستمر ما ذكرته ومنها قولهم ومن ثم وهي
في الاصل موضوعة للمكان البعيد واذا وقعت في عباراتهم
يقولون ومن هناك او ومن هنا اي من اجل ذلك كان
كذا فاذا فسروها بهناك ففيه تجوز من جهة واحدة
وهي استعمالها في المكان المجازي واذا فسروها بهنا ففيه
تجوزان الاول وكونها في القريب ولكن الجمع بين تفسيرها
بهنا القريب وبين قولهم اي من اجل ذلك كما وقع
للعلامة الجلال المحلي في شرحه علي جمع الجوامع فيه
منافاة لان ذلك من اشارات البعيد اللهم الا ان يقال
استعمل هنا في البعيد مجازا وذلك في القريب كذلك

او ثيا لكما قال بعضهم اشار او لام هنا الى قرب المشار اليه
لقرب محله وما فهم منه وثانيا بذلك الى بعده باعتبار
ان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد وفي شرح التسهيل
للدماميني ما نصه وانظر في قول العلما ومن ثم كان كذا
هل معناه معنى هنالك اي التي للبعد او معنى ههنا التي
للقرب والظاهر هو الثاني انتهى ثم مما ينبغي التامل
في علاقة هذا المجاز وفي قرينته ويمكن ان تجعل العلاقة
المشابهة فان المعنى محل للفكر وتردده اليه بملاحظة
المرة بعد الاخرى كما ان المكان محل للجسم والتردد اليه
باتيانه المرة بعد الاخرى او الاشارة للالفاظ فانها
محل للمعنى كما ان المكان محل للجسم والقرينة استحالة
كون المعنى او الالفاظ مكانا حقيقيا وقال بعضهم
في قول ابن الحاجب ومن ثم اختلف في رحمن قوله ومن
ثم الاشارة الى المكان الاعتباري كانه شبه الاختلاف
المذكور في شرط تاثير الالف والنون انه انتفا فعلانة
او وجود فعلى بالمكان في ان كلا منهما منشا امراد المكان
منشا النباتات والاختلاف المذكور منشا اختلاف
اخر وهو الاختلاف في صرف رحمن فجعل الاختلاف المذكور
من افراد المكان ادعاء ثم شبه المكان
الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية
فذكر اللفظ الموضوع للمكان انتهى ومنها قولهم ايضا
هو مصدر آض ييض واصل آض ايض كباع تحركت اليا وانفتح
ما قبلها قلبت الفا واصل ييض ييض بزنة يفعل نقلت
حركة اليا الى الهمزة واما اعرابه فذكر ابن هشام في
رسالة تعرض فيها للمسئلة ان جماعة توهموا انه منصوب
على

على الحال من ضمير قال وان التقدير وقال ايضا اي راجعا
الى القول وهذا لا يحسن تقديره الا اذا كان هذا القول
صدر من القايل بعد صدور القول السابق له وليس ذلك
بشرط بل تقول قلت اليوم كذا وقلته امس ايضا وكتبت
اليوم وكتبت امس ايضا قال والذي يظهر لي انه مفعول
مطلق حذف عامله او حال حذف عاملها وصاحبها
اي ارجع الى الاخبار رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت
او اخبر راجعا فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما
يونسك بان العامل محذوف انك تقول عنده مال
وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد من
التقدير واعلم انها انما تستعمل في شيئين بينهما توافق
ويغني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا
ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا
انتهى ملخصا ومنها قولهم اللهم الا ان يكون كذا ونحوه اقول
اصله يا الله حذف حرف الندا وعوض عنه الميم
للتعظيم والتفخيم ولا تدخل عليها يا فلا يقال يا اللهم الا شذوذا
في الشعر كما قال ابن مالك

والاكثر اللهم بالتعويض • وشذ يا اللهم في قريض

ثم الشايع استعمالها في الدعا ولذا قال بعض السلف اللهم
مجمع الدعا وقال بعضهم الميم في قول اللهم فيه تسعة وتسعون
اسما من اسما الله تعالى واوضحه بعضهم بان الميم تكون
علامة للجمع لانك تقول عليه للواحد وعليهم للجمع فصارت
الميم في هذا الموضع بمنزلة الواو الدالة على الجمع في قولك
ضربوا وقاموا فلما كانت كذلك زيدت في آخر اسم الله
تعالى تشعر وتؤذن بان هذا الاسم قد اجتمعت فيه اسماء

مطلب اللهم الا ان يكون كذا او نحوه

الله تعالى كلها فاذا قال الداعي اللهم فكانه قال يا الله الذي
له الاسما الحسنى قال ولاستغراقه ايضا لجميع اسماء الله
تعالى الحسنى وصفاته لا يجوز ان يوصف لانها قد اجتمعت
فيه وهو حجة لما قال سيبويه في منعه وصفه انتهى ثم
انهم قد ياتون بها قبل الاستثنا اذا كان الاستثنا نادرا
غريبا كانهم لندوره استظهروا بالله في اثبات وجوده
قال بعض الفضلا وهو كثير في كلام الفصحا كما قال
المطرزي نبه على ذلك الطيبي في سورة المدثر
وفي الكشف بعد كلام واما نحو قولهم اللهم الا ان يكون
كذا فالغرض ان المستثنى مستعان بالله تعالى في تحققه
تنبيها على ندرته وانه لم يات بالاستثنا الا بعد التفويض
لله تعالى انتهى وذكر العلامة المحقق صدر الشريعة
في اوايل كتابه التوضيح شرح التنقيح ان الاستثنا
المذكور مفرغ من اعم الظروف لان المصادر قد تقع
ظروفا نحو اتيتك طلوع الفجر اي وقت طلوعه واوضح
ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه
على المغني عند الكلام على عسى عند قول المغني
ولكنه يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان تقدر
العاملين تنازعا زيدا فقال الاستثنا في كلام المصنف
مفرغ من الظرف والتقدير ولكنه يكون الاضمار في يقوم
لا في عسى كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا
ووقع التفريغ في الايجاب لاستقامة المعنى نحو قرات
الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر
عنه كما في اجيئك يوم قدوم الحاج واللهم معترض وانظر
موقعها هنا فقد وقع في النهاية انها تستعمل على ثلاثة

انحاء

انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولك اللهم ارحمنا
الثاني ان يذكره المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع
يقول لك القايل اانا مرت زيد فتقول انت اللهم لا والثالث
ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك
انا لا ازورك اللهم ان لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيادة
مقرونة بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهر ان معنى الاول
والثاني لا ياتيان هنا وفي تاتي الثالث في هذا المحل نظر
انتهى كلام الدماميني ولعل وجه النظر ان قول ابن الاثير
في النهاية الا ترى الخ يفيد انه لا بد ان يكون ما بعدها
نادرا في نفسه وقد يقال لا يلزم ذلك بقرينة قوله
يستعمل دليلا على الندرة الخ فافاد انها تدل على ان ما
بعدها نادر بالنظر الى ما قبلها وان كان في نفسه غير
نادر فليتامل ثم اعلم ان قوله ووقع التفريغ في الايجاب
فيه نظر لان قول المغني وكون الاضمار في يكون لا في عسى
الخ معناه لا يكون الاضمار في عسى في وقت من الاوقات
الا في كذا فالوقت المقدر نكرة في سياق النفي فالاستثنا
بعدها استثنا من المنفي كما في قولك لا اتيتك بدا
الا يوم كذا انهم قد يعبرون بنحو قولك هذا ضعيف الا
اذا حمل على كذا فهو استثنا مفرغ في الاثبات صورة
ولكنه في المعنى نفي لان معنى ضعيف انه لا يعتمد عليه
مثلا وقال في المغني آخر الكتاب في اول الباب الثامن
ما نصه السادسة وقوع الاستثنا المفرغ في الايجاب
نحو وان كانت لكبيرة الا على الخاشعين ويابى الله الا
ان يتم نوره انتهى ومنها قولهم لا بد من كذا اي لا
مفارقة وقد يفسر بوجود ذلك لان اصله في الاثبات

مطلب
لا بد من
كذا

بد الا مر فرق و تبدد تفرق وجاءت الخيل بدادا اي متفرقة
فاذا نفي التفرق والمفارقة بين شيئين حصل تلازم
بينهما دايما فصار احدهما واجبا للاخر ومن ثم فسره
بوجب وبد اسم مبني على الفتح مع لا النافية لانه اسمها
والخبر محذوف اي لنا او نحوه وقد يصرح به وجعل الفنري
في حواشي المطول ان الجار والمجرور متعلق بالمنفي اعني
بد على قول البغداديين حيث اجاز والا طالع جبلا بترك
تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف والبصريون
اوجبوا في مثله تنوين الاسم وجعلوا متعلق الظرف
فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفا
هو خبر المبتدا اي لا بد ثابت لها وقوله من كذا خبر
مبتدا محذوف اي المبتدا المنفي من كذا وهذه الجملة الاسمية
التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها جملة مستانفة
لفظا ويجوز ان يكون من كذا متعلقا بما دل عليه لا بد
اي لا بد من كذا وقد اشار الشريف في اواخر بيان
المفتاح الى ان الظرف في مثله خبر للا حيث قال في قوله
لا تلقي لاشارته ان لاشارته ليس معمولا للتلقي
والا لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر لا
فتامل وقس على ما ذكر نظاير هذا التركيب انتهى
اقول هذا ظاهر فيما اذا قيل لا بد من كذا اما اذا
قيل لا بد لكذا من كذا فالخبر هو الظرف الاول الا ان يقال
من تعدد الاخبار تامل ثم قوله ويجوز ان يكون
متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد من كذا فيه نظر اذ
لا فرق بين هذا المقدر والمذكور فلا حاجة الى
تقديره هذا او وقع في بعض العبارات لا بد وان يكون
واستعمله

واستعمله السعد في كتبه ايضا وقال الفنري ان الواو
مزيدة في الخبر وقال بعض المحشين هذه الواو للصوق
اي لزيادة لصوق لا بالخبر انتهى وفيه بحث فان الكون
المنسبك من ان والفعل لا يصلح ان يكون خبرا هنا فان
قيل حذف الجار بعد ان وان مطرد قلنا اذا قدر الجار
يكون لغوا متعلقا بقوله بد والخبر محذوف كما مر على ان
صاحب المغني لا يثبت واو اللصوق كما ذكره بعض الفضلا
ورجح ان الواو هنا زايدة وهي التي دخولها في الكلام
كخروجها ورايت في بعض الهوامش انه روي عن ابي
سعيد السيرافي في كتب كتاب سيبويه انه قال تجي
الواو بمعنى مع فان ثبت ذلك يكون حمل الواو هنا
عليه اولى من دعوى زيادتها فليراجع ومنها قولهم
هو كذا لغة او اصطلاحا قال ابن الحاجب انه منصوب
على المفعولية المطلقة وانه من المصدر المؤكد لغيره صرح
به في اماليه وفيه نظر من وجهين الاول ان اللغة ليست
اسما للحدث والثاني انها لو كانت مصدرا موكدا لغيره
لكانت انما كانت تاتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان تتقدم
ولا تتوسط فلا يقال حقا زيد ابني ولا زيد حقا ابني
وان كان الزجاج يجيز ذلك فان قلت هل يجوز ان
يكون مفعولا لاجله او منصوبا على نزع الخافض او
تمييزا قلت لا يجوز الاول لان المنصوب على التعليل
لا يكون الا مصدرا ولا الثاني لوجهين الاول ان اسقاط
الخافض سماعي واستعمال مثل هذا التركيب مستمر
شايع في كلام العلماء الثاني انهم التزموا في مثل هذه
الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لبقيت

مطلب هو كذا لغة او اصطلاحا

علي تمييزها الذي كان مع وجود الخافض كما يقي التمييز
في قوله . تمرون الديار ولم تعوجوا . واصله تمرون على
الديار وبالديار ولا الثالث لان التمييز اما تفسير للمفرد
كرطل زيتا او تفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهذا
ليس شيا منهما اما انه ليس تفسير المفرد فلانه لم يتقدم
مبهم وضعا فيميز واما انه ليس تفسير النسبة فلانه
لم يتقدم نسبة فان قلت يمكن انه من تمييز النسبة بان
يقدر مضاف اي تفسيرها لغة فيكون من باب اعجبني
طيبه ابا قلت تمييز النسبة الواقعة بعد
المتضايفين لا تكون الا فاعلا في المعني ثم قد تكون
مع ذلك فاعلا في الصناعة باعتبار الاصل فيكون
محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد ابا اذا كان
المراد الثنا علي الى زيد وقد لا يكون كذلك فيكون
صالحا لدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا فان الدر
بمعنى الخير وويح بمعنى الهلاك ونسبتها الى الرجل كنسبة
الفعل الى فاعله وتعلق التفسير بالكلمة انما هو تعلق
الفعل بالمفعول لا بالفاعل فان قلت ما وجه نصبه
قلت الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف
من المحدود ومضافين من المنصوب والاصل تفسيرها
موضوع اهل اللغة ثم حذف المضافان على حد
حذفهما في قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول
ولما بين الثالث عما هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره
لنيابته عن لازم التنكير ولك ان تقول الاصل موضوع
الى اللغة مجاز وهذا احسن الوجوه كذا حرره بعض
المحققين وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته
الموضوعة

الموضوعة في هذه المسئلة ومن اراد الاطلاع علي ازيد
من ذلك فعليه بها ومنها قولهم هو اكثر من ان يحصى
ونحو قولهم زيد اعقل من ان يكذب وهو من مشكل التراكيب
فان ظاهره تفضيل الشي في الاكثرية علي الاحصاء وتفضيل
زيد في العقل علي الكذب وهذا لا معنى له ونظايره كثيرة
مشهورة وقل من يتنبه لاشكالها وقد حمله بعضهم
علي ان المصدر فيه بمعنى الذي ورده في المغني في الجهة
الثالثة من الباب الخامس من الكتاب بانه لا يعرف قايل
به ووجهه بتوجيهين نظر في كل منهما الدماميني في شرحه
عليه ونقل عن الرضي وجها استحسنه فقال قال الرضي
واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
علي القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه
فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك
بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وباين
بلا تفضيل فمعنى انت اعز علي من ان اضربك اي باين
من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك
لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من
هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو
فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه
كالتفضيلية الا في معنى التفضيل قال ولا مزيد عليه
في الحسن ومنها قولهم سواكان كذا ام كذا فسواء اسم
بمعنى الاستوا يوصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله
تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو هنا خبر والفعل بعده

مطلب هو اكثر من ان يحصى ومن لنا اعقل من ان يكذب

قوله نعت لكذا حكم منها عمر الرضي

مطلب سواكان كذا ام كذا

اعني كان كذا الخ في تاويل المصدر مبتدا كما صرح بمثله
الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم والتقدير كونه كذا او كونه كذا سيان وسوا
لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ثم الجملة اما استيناف او حال
بلا واو او اعتراض بقي هنا شبهة وهي ان ام لاحد
المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده
فالصواب الواو بدل ام او لفظ ام بمعنى الواو وكون
او بمعنى الواو غير معهود وقد اشار الرضى الى تصحيح
التركيب بما ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدا
محذوف اي الامران سواء ثم الجملة الاسمية دالة
على جواب الشرط المقدر تاك ان لم تذكرا لهمزة
بعد سواء نحو كما في مثالنا والهمزة وام مجرد تان
عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى ان واو
بعلاقة ان ان والهمزة يستعملان فيما لم يتعين حصوله
عند المتكلم وام واو لاحد الشيئين او الاشيا والتقدير
ان كان كذا او كذا فالامران سوا والشبهة انما ترد
اذا جعل سوا خبرا مقدما وما بعده مبتدا كذا في حواشي
المطول لحسن جلبي الفنري وما عزاه الي الرضي ذكره
الدماميني عن السيرافي ايضا وفي حواشي الكشاف
للسيد الشريف وحكي بعض المحققين عن ابي علي ان
الفعلين مع الحرفين في تاويل اسمين بينهما واو العطف
لان ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك اقمت ام قعدت
متساويان في علم المستفهم فاذا قيل سواء علي اقمت
ام قعدت فقد اقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين وهما
قيامك وقعودك كما اقيم لفظ الندا مقام الاختصاص
في انا

في انا افعل كذا ايها الرجل بجامع الاختصاص ثم ذكر ما
حققه الرضى وما استدل به عليه ومنه قوله وبرشدك
الي ان سوا ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى
سوا علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت واحد
في الحقيقة ولا ابالي ليس خبرا للمبتدا بل المعنى ان اقمت ام
قعدت فلا ابالي بهما انتهى وقد يا تون باو بدل ام وفي
شرح القطر للعلامة الفاكهي من باب العطف لا يعطف
باو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما لان او تقتضي احد
الشيئين او الاشيا والتسوية تقتضي شيئين لا احدهما
فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي
في شرح الكتاب نحو سواء علي قمت او قعدت ومنه قول
الفقها سوا كان كذا او كذا وفي قراءة ابن محيصن او لم
تنذرهم واما تخطيئة المصنف لهم في ذلك فقد ناقشه
فيها الدماميني انتهى وذلك حيث قال في شرحه على المغني
اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصه وسوا
اذا اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لقولك سوا علي اقمت ام قعدت
واذا كان بعد سوا فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما
علي الاخر باو كقولك سوا علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقها وغيرهم سوا كان
كذا او كذا الي ان قال وحكي ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز
او بعد سوا علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سوا
علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا مستند المصنف في
تخطيئته الفقها وغيرهم في هذا التركيب وقد رد الرضي
كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للكافية فراجعه
ان شئت انتهى ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه علي انا

قوله اذا اذا كذا بخط المصنف رحمه الله تعالى

بلغ [illegible]

نقول فيذكرون ذلك حيث يكون مابعد حماقا معا للشبهة واقوى مما قبلها ويسمونه علاوة وترقيا على ماتشعر به على ولكن يقال على من حروف الجر فما معناها وما متعلقها ويظهر المراد مما ذكره في المغني حيث قال التاسع اي من معاني على ان تكون للاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمه الله وقوله

• فوالله لا انسى قتيلا رزئته • بجانب قوسي مابقيت على الارض •
• على انها تعفو الكلوم وانما • توكل بالادنى وان جل مايمضي •

اي على ان العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله

• بكل تداوينا فلم يشف مابنا • على ان قرب الدار خير من البعد •

ثم قال

• على ان قرب الدار ليس بنافع • اذا كان من تهواه ليس بذي ود •

ابطل بعلى الاولى عموم قوله لم يشف مابنا فقال على ان فيه شفاء ما ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به فانها اوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج او هي خبر لمبتدا محذوف اي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب قال ودل على ذلك ان الجملة الاولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها انتهى كلام المغني ومنها قولهم فضلا كقولك فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار ومعناه انه لا يملك درهما ولا دينارا وان عدم ملكه للدينار اولى من عدم ملكه للدرهم وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا وانتصابه على وجهين حكيين

مطلب فضلا

عن

٨

عن الفارسي احدهما ان يكون مصدرا بفعل محذوف وذلك الفعل نعت للنكرة والثاني ان يكون حالا من معمول الفعل المذكور وهو درهما وانما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة لمسوغ وهو وقوع النكرة في سياق النفي والنفي يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم وضعف الوصف فانه متى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ مجيئها من النكرة فالاول كقوله تعالى اوكالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة خلافا للزمخشري والثاني كقولهم مررت بماء قعدة رجل فان الوصف بالمصدر خارج عن القياس وانما لم يجز الفارسي في فضلا كونه صفة لدرهما لانه راه منصوبا ابدا سواكان ما قبله منصوبا ام مرفوعا او مخفوضا وزعم ابوحيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس ذلك بمراد هنا واما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف فليس قول المحققين وهذا منتهى القول في توجيه اعراب الفارسي واما تنزيله على المعنى المراد فعسر وقد خرج على انه من باب قوله على لاحب لا يهتدي بمناره ولم يذكر ابوحيان سوى ذلك وقال قد يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون ما قام رجل عاقل فيقوم فانه لا يريد اثبات منار للطريق ونفي الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية وعلى هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته وعلى هذا يتخرج المثال المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له واذا انتفي

ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار اولى وبيانه ان فضلا
مقيد للدرهم او معمول للمقيد على الاعرابين السابقين
فلو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف
المراد وهو انه يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار ولما
امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو تسليط
النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي
لا يملك الاقل لا يملك الاكثر فان المراد بالدرهم ما يساويه
من النقود لا الدرهم العرفي والذي ظهر لي في توجيه
هذا الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان
ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل
الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام
في اللفظ او في التقدير جوابا لمستخبر قال لا يملك فلان
دينارا او ردا على مخبر قال فلان يملك دينارا فقيل
في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استونف كلام اخر
ولكن في تقديره وجهان احدهما ان يقدر اخبرك
بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استفهمت عنه او زيادة
عن دينار اخبرت بملكه له ثم حذفت جملة اخبرك بهذا
وبقي معمولها وهو فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان
ذلك حينئذ واسمع الان فحذفوا الجملتين وابقوا من كل منهما
معمولها ثم حذف مجرور عن وجار الدينار وادخلت
عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في
عينه الكحل من زيد والاصل منه في عين زيد ثم حذف
مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في وادخلت
من على العين والثاني ان يقدر فضل انتفا الدرهم منه
ومعنى ذلك ان يكون حالة هذا المذكور في النفي معروفة

عند

عند الناس والفقير انما ينفي عنه في العادة ملك الاشيا
الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة فوقوع نفي ملك الدرهم
عنه في الوجود فاضل عن وقوع نفي الدينار عنه اي اكثر
منه يقال فضل عنه وعليه بمعنى زاد وفضلا على
التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعرابين مخالف
لما ذكر ولعل من لم يقو انسه بتجويزات العرب في كلامها
يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف وهو كما قيل

اذا لم تكن الا الاسنة مركبا ... فلا راي للمحتاج الا ركوبها

وقد بينت في التوجيه ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع
في كلامهم هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الانصاري
في رسالته وقد قرر الاعراب والمعنى المولى السيد الشريف
قدس سره في حواشي الكشاف على غير ما مر فقال هو
مصدر متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى
واستبعاده عن الوقوع على نفي الاعلى واستحالته
اي عده محالا عرفا فيقع بعد نفي اما صريح كقولك فلان
لا يعطي الدرهم فضلا عن الدينار تريد ان اعطا الدرهم
منفي ومستبعد فكيف يتصور منه اعطاء الدينار واما
ضمني كقوله وتقاصر الهمم اكثر يريد ان هممهم تقاصرت
عن بلوغ ادنى عدد هذا العلم وصار منفيا مستبعدا
عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر وهو مصدر قولك فضل
عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتملت
على معنى الذهاب والبقا ومعنى الكثرة والقلة ظهر
هناك توجيهان فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقا
فقال تقدير الكلام فضل عدم اعطا الدرهم عن اعطاء

الدينار اي ذهب اعطا الدينار بالمرة وبقي عدم اعطا الدرهم
فالباقي هو نفي الادني المذكور قبل فضلا والذاهب
هو نفس الاعلي المذكور بعده وعلي هذا التوجيه
يفوت شيئان من اصل الاستعمال الاول كون الباقي من
جنس الذاهب اذ ليس انتفا الادني من جنس الاعلي
الثاني كون الباقي اقل من الذاهب اذ لا معني لكون انتفا
الادني اقل من جنس الاعلي فان قلت يرد عليه
ان المفهوم من فضلا ان ما بعده ذاهب منتف بتمامه
واما انه ادخل في الانتفا واقوي فيه مما قبله كما هو
المقصود فلا قلت قد يفهم ذلك من كونه اعلي وادني
لان الاعلي اولي بالانتفا من الادني ومنهم من نظر الي
القلة والكثرة فقال التقدير في امثال فضل عدم اعطا
الدرهم عن عدم اعطا الدينار اي العدم الاول قليل
بالقياس الي العدم الثاني فان الاول عدم ممكن مستبعد
وتوقعه والثاني عدم مستحيل فهو اكثر قوة وارسخ
من الاول وعلي هذا التوجيه يفوت من اصل الاستعمال
معني الذهاب والبقا ويلزم ان لا تكون كلمة عن صلة
له بحسب معناه المراد بل بحسب اصله ويحتاج الي تقدير النفي
فيما بعد فضلا وههنا توجيه ثالث مبني علي اعتبار
ورود النفي علي الادني بعد توسط فضلا بينه وبين
الاعلي كانه قيل يعطي الدرهم فضلا عن الدينار
اي فضل اعطا الدرهم عن اعطا الدينار علي معني
ذهب اعطا الدينار وبقي من جنسه بقية هي اعطاء
الدرهم ثم اورد النفي علي البقية واذا انتفي بقية
الشي كان ما عداها انتفا اقدم منها في الانتفا ويرجع حاصل
المعني

المعني الي ان اعطا الدينار انتفي اولا ثم تبعه في الانتفا اعطا
الدرهم انتهي ملخصا ثم ذكر بعد ما مر ما نصه قال
رحمه الله تعالى لزم حذف ناصب فضلا لجريه مجري
تتمة الاول بمنزلة لا سيما ولا محل لذلك المحذوف من
الاعراب البتة ورد به علي من زعم انه حال ولا يلتبس
عليك ان فاعل ذلك المحذوف هو الادني علي
الوجه الاخير ونفيه علي الوجهين الاولين انتهي وعدم
صحة كونه حالا علي المعني الذي قرره ظاهر وكذا عدم
كون الجملة صفة بخلاف ذلك كله علي المعنى الذي قرره
ابن هشام كما لا يخفى علي ذوي الافهام ومنها قولهم وهذا
بخلاف كذا والظاهر ان الخبر بخلاف والباء زائدة فيه كقوله
تعالى وجزاء سيئة بمثلها او الخلاف اسم مصدر خالف اي
وهذا ملتبس بمخالفته كذا ومنها قولهم وليس كما زعمه فلان
صوابا ونظايره ومثله قول المطول وليس كما توهمه كثير
من الناس مبنيا قال محشيه الفاضل السلكوتي اي ليس
مبنيا مثل ما توهمه كثير من الناس او في موقع الحال
من ضمير مبنيا اي ليس مبنيا حال كونه مما يتوهمه
كثير علي ما قاله صاحب المغني في قوله تعالى كما بدانا
اول خلق نعيده والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل
منه او خبر بعد خبر تكلف ومنها قولهم قالوا عن اخرهم
ومثله قول الكشاف وقد عجزوا عن اخرهم قال السيد
الشريف قدس سره عن اخرهم صفة مصدر محذوف
اي عجزا صادرا عن اخرهم وهو عبارة عن الشمول
فان العجز اذا صدر عن الاخر فقد صدر اولا عن الاول
وقيل عجزا متجاوزا عن اخرهم فيدل علي شموله اياهم

كذا وجد مكررا بخط المصنف رحمه الله

مطلب خلاف كذا.

مطلب ليس كما زعمه فلان صوابا ونظايره.

مطلب قالوا عن اخرهم وقد عجزوا عن اخرهم.

وتجاوزه عنهم فهو ابلغ من ان يقال عجز واكلهم وورد بان التجاوز
بمعنى التعدي والمجاوزة يتعدي بنفسه والذي يتعدى
بعن معناه العفو وقيل عجزا صادرا عن اخرهم الى اولهم
ورد بان مقابل الى هو من لا عن انتهى ومنها قولهم

مطلب ناهيك بكذا

ناهيك بكذا لقول الكشاف وناهيك بسوية سيبويه
دلالة قاطعة قال السيد الشريف قدس سره اي حسبك
وكافيك بسويته وهو اسم فاعل من النهي كانه ينهاك
عن تطلب دليل سواه يقال زيد ناهيك من رجل اي
هو ينهاك عن غيره بجده وغنايه ودلالة قاطعة نصب
على التمييز من ناهيك انتهى وعليه فالباء مزيدة في الفاعل

مطلب كل فرد فرد

ومنها قولهم كل فرد فرد كقول المطول معرفة كل فرد فرد
من جزئيات الاحوال قال المحقق الفنري الاقرب انه
من التاكيد اللفظي وقد يجعل من قبيل وصف الشي بنفسه
قصدا الى الكمال او المراد كل فرد منفرد عن الاخر وحاصله
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران
وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كان يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام
فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف

مطلب ولا سيما كذا

وهو كل بتلك القرينة ومنها قولهم ولا سيما كذا قال المحقق
الفنري لا لنفي الجنس وسي مثل مثل وزنا ومعنى اسمها
عند الجمهور واصله سوي او سيو والواقع بعدها اذا كان
معرفا اما مجرور على انه مضاف اليه وما زايدة كما في قوله
تعالى ايما الاجلين قضيت او بدل من ما وهي نكرة غير
موصوفة اي لا مثل شي علم البيان واما مرفوع خبر
مبتدا محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة او صفة

ان جعلت



ان جعلت موصوفة والجر اولى من هذا الوجه لقلة حذف
صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صرح بها الرضى على انه
يقدح في اطراده لزوم اطلاق ما على ذات من يعقل وهم
يابونه وعلى الوجهين فحركة سي اعراب لانه مضاف واما
منصوب على تقدير اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لات
ما بتقدير التنوين وهي كافة عن الاضافة والفتحة بنائية
مثلها في لا رجل وقيل على الاستثنا في الوجهين فعدم تجويز
النصب اذا كان معرفة وهم من الاندلسي وعلى التقادير
خبر لا محذوف عند غير الاخفش اي لا مثل علم البيان موجود
من العلوم فان التحلي بحقايقه احق بالتقديم من التحلي بحقايق
غيره وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سي عن الاضافة من غير
عوض قيل وكون خبر لا معرفة وجوابه انه يقدر ما نكرة
موصوفة واما الجواب باحتمال ان يكون قد رجع الى قول سيبويه
في لا رجل قايم لان ارتفاع الخبر عما كان مرتفعا به لا بلا النافية
فلا يفيد فيما نحن فيه كما لا يخفى وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة ولهذا الاتفاوت المعنى كما في قوله تعالى تفتؤ
تذكر اي لا تفتؤ لكنه ذكر البلباني في شرح تلخيص الجامع
الكبير ان استعمال سيما بلا لا لا نظير له في كلام العرب وقد
تخفف ياءه مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سوا مقام لا سيما
والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله •
• ولا سيما يوما بدارة جلجل • اعتراضية ذكره الرضى •
وقيل حالية وقيل عاطفة ثم عدها من كلمات الاستثنا لكون
ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم
والا فليس فيها حقيقته صرح به الرضى وقد ما بعد لا سيما
وتنقل من معناها الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوبه

المحل على انه مفعول مطلق فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما
راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
الشجاعة خصوصا راكبا وكذا في زيد شجاع ولا سيما
وهو راكب والواو التي بعده للحال وقيل عاطفة على مقدر
كانه قيل ولا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجي
الواو قبله صح كثيرا الا ان المجي اكثر انتهى ومنها قولهم فقط
فقط كقول صاحب التلخيص والفصاحة يوصف بها الاخيران
فقط قال المحقق التفتازاني في المطول وقوله فقط من
اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفا تزيينا
للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها انتهى قال
بعض المحشي وقال ابن هشام في حواشي التسهيل لم
اسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندي
وقال الدماميني نقلا عن ابن السيد في نحو اخذت
درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به فجعلها عاطفة
قال وهو خير من قول التفتازاني وابن هشام يعني انه
يرد على كلام المطول ان الفا في جواب الشرط ليس للتزيين
بل من حروف المعاني ففيه منافاة ويجاب بان الشرط
المحذوف انما يعتبر لاصلاح الفا المذكور للتزيين وليس في
المعنى داع الى اعتبار الشرط المحذوف فذكر الفا لتزيين
اللفظ ففيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ
هذا والاظهر ان قوله وكانه توجيه ثان ثم انه قدر
اداة الشرط اذا وكذا وقع لغيره والمكشف انه لا يحذف
من ادوات الشرط الا ان واورد عليه ابن كمال باشا
بعد ان نقل عن المغني انها تكون بمعنى حسب كقد واسم

نقل

مطلب فقط

فعل بمعنى يكفي ان المناسب للمقام جعلها بمعنى حسب وعلى
تقدير جعلها اسم فعل وهي بمعنى يكفي قال فجعلها هنا اسم
فعل وانها بمعنى انته غلط مرتين ومنها قولهم كاينا ما كان
قال بعض المحققين جعل الفارسي ما في ضربته كاينا ما كان
مصدرية وكان وصلتها وهما في محل رفع بكاين وكلاهما
على التمام اي كاينا كونه وقيل كاين من الناقصة وكان
ناقصة ايضا وما موصولة استعملت لمن يعقل كما في لا سيما
زيد وفي كاين ضمير هو اسمها وما خبرها وفي كان ضمير
ما اسمها وخبرها محذوف اي كاينا الشخص الذي هو اياه
ويجوز كونه ما نكرة موصوفة بكان وهي تامة
والتقدير لاضربنه كاينا شيئا كان اي شيئا وجد والمعنى
لاضربنه كاينا بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون حال
مفرد كان او مركبا كلا او جزا ولعل هذا اولى من الذي قبله
انتهى اقول ويخطر لي وجه اخر وهو انه ما صلة للتوكيد
وكاينا وكان تامتان والمعنى لاضربنه موجودا وجد اي
اي شخص وجد صغيرا او كبيرا جليلا او حقيرا ووجه اخر
وهو ان تكون ما اسما نكرة صفة لكاينا او بدلا منه فاذا
قلت لاضربن رجلا كاينا ما كان فالمعنى لاضربن رجلا
موجودا شخصا وجد والمعنى على التعميم كالاول اي اي
شخص وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى مثلا
ما بعوضة ووقع في عبارة المطول كاينا من كان انا او غيري
قال الفاضل الفنري كاينا حال ومن موصوفة في محل
نصب خبر الكاين والعايد محذوف اي كانه واعترض
بامتناع حذف خبر كان نص عليه ابن هشام وصاحب

مطلب كاينا ما كان

هكذا بياض بالاصل

اللباب وغيرهما واجيب بانه ههنا سماعي ثبت على خلاف
القياس ولو قيل كان تامة وفاعله راجع الي من لم يحج
الي من من كان على ان تكون من قبيل استعارة الضمير
المرفوع للمنصوب كما استعير للمجرور في ما انا كانت انتهى
ومنها قولهم **بعد اللتيا والتي** قال محقق الروم حسن
جلبي الفناري اللتيا تصغير اللتي على خلاف القياس
لان قياس التصغير ان يضم اول المصغر وهذا ابقي على
فتحته الاصلية لكنهم عوضوا عن ضم اوله بزيادة الالف
في آخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذياة الالف
في اخره كما فعلوا ذلك في نظايره من اللذيا وذيا وذيك
والمعنى بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فظاعة
شانها كيت وكيت حذفت الصلة ايهاما لقصور العبارة
عن الاحاطة بوصف الامر الذي كني بهما عنه وفي ذلك
من تفخيم امره ما لا يخفى انتهى واصله ان العرب تقول
ذلك في الامر الصعب الذي لا يراد نقله والتزموا عدم
ذكر صلة لهما لا لفظا ولا تقديرا لمامر فيلغز ويقال اي
موصول وليس له صلة ولا عايد وقد نظم ذلك بعض مشايخ
مشايخنا فقال

مطلب بعد اللتيا والتي

يا ايها النحوي ذا العرفان * ومن حوى لطايف البيان
ما اسمان موصولان مبنيان * ولم يكونا قط يوصلان

ومنها قولهم **اولا وبالذات** قال الفنري في حواشي
المطول اولا منصوب على الظرفية بمعنى قبل وهو غير
منصرف لا وصفية له ولذا دخله التنوين مع انه افعل
التفضيل في الاصل بدليل الاولى والاوايل كالفضلى
والافاضل وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا جعلته صفة

مطلب اولا بالذات

لم

لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته
تقول لقيته عاما اولا معناه في الاول اول من هذا العام
وفي الثاني قبل هذا العام وابادي بالذات بمعنى في وهو
معطوف على اولا اي في ذات المعنى بلا واسطة ومنها قولهم
وهذا الشي لا محالة كذا وهي مصدر ميمي بمعنى التحول
الي كذا بمعنى تحول اليه وخبر لا محذوف اي لا محالة موجوده
والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها مفيدة تاكيد الحكم
ومنها قولهم **لا افعله البتة** وهي مصدر من البت بمعنى
القطع وفي القاموس لا افعله البتة وبتة لكل امر لا رجعة
فيه انتهى والمشهور على الالسنة ان همزتها همزة قطع وبه
صرح الامام الكرماني في شرح البخاري ورده الحافظ
ابن حجر في شرحه فتح الباري بما حاصله انه لم ير احدا من
اهل اللغة صرح بذلك ونازعه البدر العيني في شرحه
ايضا بان عدم رويته واطلاعه على التصريح بذلك لا ينافي
وجوده قلت القياس يقتضي ما قاله الحافظ فانه
من المصادر الثلاثية وهمزاتها همزة وصل ومنازعة
العيني لا تثبت المدعي نعم قد يقال من حسن الظن بالامام
الكرماني انه لا يقول ذلك من رايه مع مخالفته لقياسه
على نظايره فلولا وقوفه على ثبت في ذلك لما قاله وصرح
بعض الفضلا بان المشهور كونها همزة قطع وانه مما خالف
القياس وهو يويد ما قاله الكرماني والله تعالى اعلم
بحقيقة الحال ثم رايت في الشرح الكبير للعلامة الدماميني
على المغني عند قوله في باب الهمزة ولو كان على الاستفهام
الحقيقي لم يكن مدحا البتة ما نصه هي بمعنى القول المقطوع
به قال الرضي وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة

مطلب هذا الشي لا محالة كذا

مطلب لا افعله البتة

باثبة اي في عام هو آخر اربعين تامله انتهى اقول يظهر لي
انه لا حاجة الي تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية
فان الاربعين كما يطلق علي مجموعها يطلق علي الاخير منها
وهكذا غيرها من الاعداد بدليل انك تقول هذا واحد
هذا اثنان اي تطلق الاثنين على الثاني والثلاثة
كما تطلق علي مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة
تامل تمت في ثالث شهر جماد اخر سنة
ثمانين ومايتين بعد تمام الالف
والله تعالي اعلم
بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . الذي وفق من شاء من الواقفين .
علي شروط الواقفين . التي لم تزل العلماء فيها متحيرين . لفهم الحق
المبين . بواضح الادلة والبراهين . والصلاة والسلام علي النبي
الامين . المبعوث رحمة للعالمين . وعلي اله واصحابه نخبة
العاملين . وقدوة العابدين . وتابعيهم باحسان الي يوم الدين .
اما بعد فيقول العبد الفقير محمد امين الشهير بابن عابدين
غفر الله له ولوالديه والمسلمين اجمعين . قد وقع السوال
عن قول واقف في كتاب وقفه تقسم ريع الوقف علي الموقوف
عليهم على الفريضة الشرعية . هل المراد به المفاضلة بين الذكور
والاناث ام القسمة بالسوية . فاردت تحرير الجواب . بلا
ايجاز ولا اطناب . في رسالة سميتها العقود الدرية . في قولهم
علي الفريضة الشرعية . فاقول وبالله تعالي التوفيق .
ومن فيض فضله استمد التحقيق . ان هذه المسئلة قد اختلف
فيها فتاوى المفتيين . من العلماء المتاخرين . حيث لم يرد فيها

نص عن الايمة المتقدمين . وقد الف فيها رسالة شيخ الاسلام .
العلامة يحيي ابن المنقار المفتي بدمشق الشام . سماها الرسالة
المرضية . في الفريضة الشرعية . وافقه عليها كثير من اهل
عصره . وصوبوا ما ابتكره بنات فكره . وخالفه فيها اخرون
والكل ايمة معتبرون . فها انا اذكر لك جملة من كلام الفريقين .
واضم اليها ما تقر به العين . ويقر به كل منصف مسعف .
غير حسود متلهف . ولا عدو متاسف . علي حسب ما يظهر
لفهمي السقيم . وفوق كل ذي علم عليم فصل في تلخيص
ما في الرسالة المرضية للعلامة ابن المنقار وهو انه قد
وقع السوال في رجل وقف وقفه حال صحته علي اولاده
واولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه علي الفريضة
الشرعية وجعل اخره للفقرا وله اولاد واولاد اولاد ذكور واناث
كيف تقسم الغلة بينهم فاجاب شيخ الاسلام محمد الحجازي
الشافعي بانه تقسم علي جميعهم حيث لم يقل الواقف للذكر
مثل حظ الانثيين وبه افتى الشيخ سالم السنهوري المالكي
والقاضي تاج الدين الحنفي وغيرهما ومما يويده قول
الخصاف اصل الوقف انما يطلب به ما عند الله تعالي
وهو الثواب واصله للمساكين انتهى فلا بد من اعتبار الصدقة
في الوقف لتصحيح اصله وقال الله تعالي ان الله يامر بالعدل
والاحسان وايتاء ذي القربى اي اعطا القرابة خصهم بالذكر
اهتماما بهم الا ترى انهم صرحوا جميعا بانه تفرق صدقة
كل فريق منهم على السوية لا تفضل الذكور على الاناث
لما فيها من اجر الصدقة واجر الصلة وكذلك المشروع
في الوقف على الاولاد حالة الصحة التسوية بينهم ذكورا
كانوا او اناثا من قبل ان الواقف انما اراد القربة كذا صرح

بيانات المخطوط

اسم الكتاب : الفوائد العجيبة فى اعراب الكلمات الغريبة

اسم المؤلف : محمد امين بن عمر بن عبدالعزيز ابن عابدين الحنفي
المقدمة
قد عن لى الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلما وهى مما فى اعرابه او معناه اشكال او خفا
الخاتمة
بدليل انك تقول هذا واحد هذا اثنان الخ فتطلق الاثنين على الثانى والثلاثة كما تطلق على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتامل
رقم النسخة: 327344
عدد الأوراق: 14 ورقة/ورقات
مصدر المخطوط : موقع مخطوطات الأزهر الشريف مصر جزى الله القائمين عليه خيرا

عنوان موقع مخطوطات مكتبة الأزهر:
http://www.alazharonline.org

اخوكم
أبو يعلى البيضاوي
عفر الله له ولوالديه